خطـة البحث

يتضمن هذا البحث تمهيداً وأربعة فصول وخاتمة.

* **فالتمهيد** يعدد ضوابط دراسة موضوع: أهل الحل والعقد، ويبين دواعي الحاجة لوجودهم.
* أما **الفصل الأول** فعنوانه: **مفهوم أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي**. وفيه مقدمة ومبحثان: وقد بحثت في المقدمة نشأة هذا المصطلح، وسبب غموضه. أما **المبحث الأول**: تعريف أهل الحل والعقد، ففيه مطلبان: **أولهما**: لتعريف مفهوم أهل الحل والعقد لغة. **والثاني**: لتعريف أهل الحل والعقد اصطلاحاً في المصادر والمراجع، وفيه أيضاً التعريف المختار لهذا المصطلح. وأما **المبحث الثاني**: المصطلحات المتصلة بمصطلح أهل الحل والعقد، ففيه مطلبان: **أولهما**: يقارن بين المصطلحات الشرعية وبين مصطلح أهل الحل والعقد، ومن المصطلحات المقارنة فيه: أهل الشورى، وأهل الاختيار، وأهل الشوكة، وغيرها. **والثاني**: يقارن بين بعض المفاهيم السياسية المعاصرة وبين مفهوم أهل الحل والعقد.
* أما **الفصل الثاني** فعنوانه: **مشروعية وجود أهل الحل والعقد**. وفيه مبحثان: **المبحث الأول**: الشورى في عصر النبوة والخلافة بين أهل العلم وأهل الحل والعقد، وفيه ثلاثة مطالب: **المطلب الأول**: تطبيق الشورى في العهد النبوي بين أهل العلم وأهل الحل والعقد: ويشتمل على بحث موضوعي النقابة والعرافة. **والمطلب الثاني**: تطبيق الشورى في عهد الخلافة الراشدة بين أهل العلم وأهل الحل والعقد: وفيه دراسة لما يتعلق بموضوع: أهل الحل والعقد في فترة الخلافة الراشدة. **والمطلب الثالث**: أهل الحل والعقد في دول الخلافة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة. **والمبحث الثاني**: التأصيل الشرعي للإلزام بقرار أهل الحل والعقد، فيه خمسة مطالب: حكم إقامة أهل الحل والعقد، وإلزام الإمام وإلزام العامة بقرارهم، والمقارنة بين هذا الإلزام وبين إلزام أهل الشورى، وأخيراً مجال الإلزام بقرارهم.

* وأما **الفصل الثالث** فعنوانه: **نظام أهل الحل والعقد. وفيه ثلاثة مباحث: فالمبحث الأول:** أهل الحل والعقد: شروطهم وعناصرهم، وفيه مطلبان: **الأول:** أفرد لبيان الشروط: الإسلام، والذكورة، والعلم بأمور الإمامة، والشوكة، وغيرها. **والثاني:** لبيان عناصرهم: وجوه الناس، والعلماء، وقادة الجيش، وغيرها. **والمبحث الثاني:** يدرس اختيار أهل الحل والعقد، وذلك في مطلبين: **فالمطلب الأول:** يبين طريقة اختيارهم، وهي الانتخاب، وينقد طرق الاختيار الأخرى. **والمطلب الثاني:** يبين مسؤولية الرعية عن اختيار أهل الحل والعقد فيهم. **والمبحث الثالث:** يقترح نظاماً لأهل الحل والعقد في وقتنا المعاصر، وذلك في مطلبين: **الأول:** فيه تفاصيل انتخاب أهل الحل والعقد. **والثاني:** فيه صياغة نظام أهل الحل والعقد في قانون.
* أما **الفصل الرابع** فعنوانه: **مسؤولية أهل الحل والعقد،** وفيه مبحثان: **فالمبحث الأول:** يعالج المسؤولية الدينية لأهل الحل والعقد، ويبين العلاقة بين هذا الموضوع: أهل الحل والعقد وبين موضوع: الهوية، وذلك في مطلبين: يبحث أولهما في تأثير تجربة الغرب مع الكنيسة على هوية البلاد الإسلامية. ويبحث الثاني في اضطراب هوية الدول الإسلامية وأثره في أهل الحل والعقد. **والمبحث الثاني** يبين المسؤولية السياسية لأهل الحل والعقد، وذلك في مطالب ستة: **أولها:** يبحث في وظيفة أهل الحل والعقد في بيعة الإمام. **والثاني:** يبحث في مهمة أهل الحل والعقد عند عهد الإمام لآخر. **والثالث:** يبحث في رقابة أهل الحل والعقد على تصرفات ولي الأمر. **والرابع:** يبحث في عزل أهل الحل والعقد لولي الأمر. **والخامس:** يبحث في مهمة أهل الحل والعقد عند الخروج. **والسادس:** يبحث في مهمة أهل الحل والعقد في التشريع.
* وقد تضمن البحث **خاتمة** فيها أهم النتائج.
* كما أفردت في آخر البحث **فهارس للآيات والأحاديث والآثار والأعلام.**

❐ ❐ ❐